موقف السياسيين والعسكريين العراقيين من تأثير الحرب العالميَّة الثانية على العراق وحركة مايس (آيار)١٩٣٩-١٩٤١

الباحثة : بشائر محمود مطرود المنصوري **أ.د .عماد مكلف عسل البدران**

جامعة البصرة-كلية التربية للعلوم الانسانية -قسم التاريخ

ملخص البحث:

القى قيام الحرب العالمية الثانية في أيلول عام ١٩٣٩ ، بضلاله على العراق ، إذْ أنَّ أثَّر اندلاع الحرب لم يقتصر على القارة الاوربية فحسب أنما أمتد ليشمل أغلب دول قارة اسيا ومن بينها العراق الذي كان له نصيب منها ، لاسيما أنه كان يشهد نشاط التيار القومي في هذه المدة الذي تم تبنيه من الجيش بشكل أدى إلى تطور الأحداث بشكل دموي ، فقد أدت مجريات الأمور إلى إدخال العراق في الحرب مع بريطانيا وهو ما سمي في المصادر التاريخية ب(حركة مايس أو حركة رشيد عالي الكيلاني أو الحرب العراقية البريطانية)، التي أدت إلى انقسام أصحاب المذكرات بشأنها فمنهم من حَّمل العسكريين مسؤولية الحرب ومنهم من حمل المدنيين وعلى رأسهم رشيد عالي الكيلاني مسؤوليتها ، إلاَّ أنَّ أصحاب المذكرات تنصلوا من تحمل المسؤولية وهي نقاط الضعف في مذكرات تلك المرحلة أي أنَّ كُتَّابها لم يعترفوا بالتقصير أو الأخطاء التي ارتكبوها أنما لجأوا إلى التبريرات لتخليص انفسهم من تحمل مسؤولية افعالهم .

الكلمات المفتاحية : السياسيين والعسكريين ، الحرب العالمية الثانية ، حركة مايس .

Abstract The Position of Iraqi Politicians and soldiers on the Impact of the Second World War on Iraq and the Mays Movement (May) 1939-1941

Researcher :Bashaer Mahmoud Matrood Al-Mansouri
Prof. Dr. Emad Mkalaf Asal Al-Badran
Dept. of History, College of Education for Human Sciences, University of Basrah

Abstract:

The outbreak of the Second World War in September 1939 casts a shadow over Iraq, since the impact of the outbreak of the war was not limited to the European continent only, but also included most of the countries of the Asian continent, including Iraq, which had a share of it, especially since Iraq was witnessing the activity of the nationalist movement for this period, which was adopted by the army in a way that led to the development of events in a bloody manner. The course of events in bringing Iraq into the war with Britain led to what was called in the books of memoirs (the Mays movement, the Rashid Ali Al-Kilani movement, or the British-Iraqi war). This led to the division of the authors of the memorandums regarding it, some of whom held the military responsible for the war, and some of them blamed the civilians, led by Rashid Ali Al-Kilani. However, the owners of the memoirs shied away from taking responsibility, and these are the weaknesses of the memoirs at that stage, meaning that their writers did not admit the shortcomings or mistakes they committed, but they resort to justifications to rid themselves of taking responsibility for their actions.

Keywords : **Politicians and Military, World War II, May movement .**

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

المقدمة :

تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء على ما كتبه السياسيون والعسكريون العراقيون حول حركة مـــايس (آيار) ١٩٤١ إذُ أنَّ الباحثة وجدت أنَّ هناك العديد من وجهات النظر، وقراءات مختلفة لتلك الحركة ، الأمر الذي يوفر مادة خصبة للبحث والتقصي ، وتقتضي الدراسة البحث ب(الأســباب ، والنتــائج ، والاتفــاق ، والاختلاف)، حول الأحداث ومجرياتها من وجهات معاصريها (المؤيدين ، والمنتقدين) ، إذُ تناول البحــث أثَّر الحرب العالمية الثانية في قيام حركة مايس من خلال كتب المذكرات، وكذلك اختلاف المذكرات بشــأن بداية الحركة ، وبشأن وضع العائلة المالكة العراقية في مخططات حركة مايس ، والوساطة التركية لتجــاوز الازمة ، وأسباب هروب حكومة رشيد عالي الكيلاني إلى ايران واخيراً إعدام العقداء الأربعة .

لقد اعتمد البحث على مجموعة مصادر متنوعة ، تأتي كتب المذكرات في مقدمتها التي شــكلت العمــود الفقري للدراسة ، فقد اعتمد البحث على مجموعة من مذكرات السياسيين كانوا يشغلون مناصب عــدة فــي الحكومة وكانوا أعضاء في أحزاب ، والعسكريين ايضاً ممن أسهم في حكومات سابقة فضلاً عــن رتــبهم العالية وقيادتهم للأفواج التي اشتركت في صنع الأحداث ، أهمها مذكرات طه الهاشمي (١٩١٩– ١٩٤٣) التي صدرت عن منشورات دار الطليعة في بيروت عام ١٩٦٧ ، وصلاح الدين الصــباغ (مــذكرات رواد العروبة) التي صدرت عن دار الحرية للطباعة في بغداد عام ١٩٨٣ ، وتأتي بعد المذكرات الوثائق غيــر المنشورة من حيث الأهمية وتشمل: (ملفات البلاط الملكي) المحفوظة في دار الكتب والوثائق التي سَيُرَمز لها في البحث (د . ك . و) ، اما الوثائق المنشورة فقد اعتمد البحث على الوثائق البريطانية التي نقلت الى العربية اهمها كتاب (العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد ١٩٣٢–١٩٤٣) ترجمة وتعليق مؤيد الونداوي، واعتمد البحث على مجموعة من الرسائل والاطاريح الجامعية أهمها رسالة للباحــث عبــد الرحيم ذو النون زويد(العراق في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩–١٩٤٥) ، وايضاً دعمت البحث مجموعة من الكتب شكلت مادة مهمة أغنت مادة الدراسة ومن أهمها كتاب محمود الدرة (الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١) صدر عن دار الطليعة في بيروت عام ١٩٦٩ ، كما افادت البــاحثين مجموعــة مــن المقــالات والمجلات.

– موقف السياسيين والعسكريين العراقيين من تأثير الحرب العالمية الثانية على العراق وحركة مـــايس (آيار)١٩٣٩-١٩٤١:

كان نوري السعيد على رأس الوزارة العراقية عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في ١ ايلول ١٩٣٩ ، وعلى أثَّر اعلان بريطانيا الحرب على المانيا، وفي اليوم الأول منها زار السفير البريطاني في بغداد بـــازل نيوتن(Basel Newton)، رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير خارجيته علي جودت الايوبي ، وطلب منهما الإسراع في قطع علاقات العراق الدبلوماسية مع المانيا وإعلان الحرب عليها [١]، لـــذلك بـــإدارة الحكومـــة العراقية في ٥ أيلول إلى عقد اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء وبحضور الوصي عبد الاله ، للتداول في الموقف الواجب تبنيه إزاء الحرب الدائرة ، حيث كان رأي نوري السعيد حول موقف العراق هو الاحتفاظ بالمعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠، ومن أجل كسب ثقة البريطانيين ، ينبغـــي **أولاً** : قطـــع العلاقات مع المانيا وحلفائها وإعلان الحرب فوراً ، **ثانياً**: استعمال فرقتين من الجيش العراقي للقتـــال فـــي صحراء ليبيا أو في البلقان تبعاً لما يقتضي الموقف الحربي ، ليبرهن العراق على شدة تمســـكه بمعاهـــدة التحالف القائمة بينه وبين بريطانيا [٢] ، واستناداً لما تقدم ، وافق بعض السياسيين وكذلك الوصي عبد الالـــه والوزراء على اقتراح نوري السعيد الرامي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيـــا ، بيـــد أنَّ الـــوزراء عارضوا اقتراحه الذي زجَّ العراق في الحرب ضد المانيا ؛ وأتخذ المجلس قراراً بتـــاريخ ٥ أيلـــول ١٩٣٩ بقطع العلاقات بين الحكومتين العراقية والألمانية وتسفير جميع الرعايا الالمان خارج العراق [٣] ، وقـــد أدى عدم استجابة مجلس الوزراء لإعلان الحرب على المانيا، فضلاً عن حادثة اغتيال وزير المالية رستم حيـــدر في ١٨ شباط ١٩٤٠ ، التي سببت بإسقالة وزارة نوري السعيد فقد أحدثت تلك الحادثة ارباكاً في صـــفوف الحكومة ، حيث قام أحد عناصر الشرطة المدعو حسين فوزي توفيق بقتل وزير المالية مما أضطر وزيـــر العدلية محمود صبحي الدفتري إلى تشكيل لجنة خاصة لإجراء التحقيق [٤]،وقد أدى الأمر إلى حدوث أزمة وزارية [٥] ، انتهت بتشكيل نوري السعيد الوزارة للمرة الخامسة في ٢٢ شباط ١٩٤٠، غير أن وزارته هذه لم تستمر في الحكم طويلاً فاستقالت هي الأخرى في ٣١ اذار ١٩٤٠، وتشكلت وزارة رشيد الكيلاني في ١ نيسان ١٩٤٠ التي عُرفت بالوزارة الائتلافية لأنها كانت تضم الأطراف السياسية في البلد كافة ،وقد علـــق صلاح الدين الصباغ الذي كان معاوناً لرئيس اركان الجيش ومديراً للحركات العسكرية في مذكراتـــه عنهـــا بالقول:" تألفت برئاسة رشيد عالي الكيلاني وزارة قومية قوية قلما شهد العراق لها نظيراً منذ عهـــد فيصـــل الأول ولم يشهد مثلها بعد ذلك العهد أبداً "[٦] ، وعلق السيد بازل نيوتن السفير البريطاني في العـــراق علـــى تشكيل هذه الوزارة بقوله :" أنها أول وزارة عراقية تولت الحكم بطريقة دستورية منذ وفاة الملـــك فيصـــل الأول " [٧] .

وقد واجهت وزارة رشيد عالي الكيلاني المصير نفسه الذي واجهته وزارة نوري السعيد عند بداية الحرب العالمية الثانية ، حيث طلب السفير بازل نيوتن من حكومة رشيد عالي الكيلاني قطع العلاقات مع ايطاليا بعد أنَّ أعلنت الأخيرة الحرب على الحلفاء في١٥ حزيران ١٩٤٠[٨]، وهنا عرض نوري السعيد على مجلس الدفاع الأعلى [٩] ، مطالب الإنكليز التي كانت السبب فيما بعد في وقوع الحرب العراقية –الإنكليزية عام ١٩٤١، وتضمنت : **أولاً** : فتح أبواب العراق جميعاً أمام الجيوش البريطانية لتنتقل وتتحشد بكل حرية ، **ثانياً** : اشراك فرقتين عراقيتين أو اكثر في صحراء ليبيا أو في البلقان ، **ثالثاً** : قطع العلاقات السياسية مع الدول المعادية لبريطانيا ، وبعد اجتماع مجلس الوزراء في ١٥حزيران ١٩٤٠، أتخذ قراراً رسمياً نص على " أنَّ الحكومة العراقية ترى أنَّ تتريث في أمر النظر في قطع الصلات السياسية بينها وبين إيطاليا "[١٠]، وقد أوضح صلاح الدين الصباغ ، أنَّ أسباب رفض قادة الجيش لمطالب الإنكليز، حيث أشار إلى أنَّ الاستجابة إلى الطلبين الأول والثاني تعني الخروج على نصوص المعاهدة العراقية الإنكليزية ، وإعلان العداء لخصوم بريطانيا ، والإساءة إلى ميثاق سعد آباد ، ثَّم أنَّ اشتراك فرقتين عراقيتين في حرب ليبيا ما هو إلا إعلان للحرب على أعداء بريطانيا عملياً ، أما الاستجابة إلى الطلب الثالث فتعد فاتحة وتمهيدا للاستجابة على الطلبين قبله ، ولعل هذا أول صوت ارتفع في البلاد العربية داعياً إلى التزام خطة الحياد[١١].

وشكل عدم قطع العلاقات مع إيطاليا العامل الأساسي في استياء بريطانيا [١٢]، وعلى اثرها بدأت العلاقات بين الطرفين أي ما بين الحكومة العراقية المتمثلة برشيد عالي الكيلاني من جهة وبين الإنكليز والوصي عبد الاله من جهة أخرى ، تتعقد والخلافات تشتد ، وكانت السبب وراء استقالة وزارة رشيد عالي الكيلاني، نتيجة توتر العلاقة بين الوصي عبد الإله ورشيد عالي الكيلاني هرب الوصي عبد الاله إلى الديوانية في ٣ كانون الثاني ١٩٤١[١٣]، لإجبار وزارة رشيد عالي الكيلاني على الاستقالة [١٤] ، وبعد الاستقالة تم تكليف طه الهاشمي بتشكيل الوزارة الجديدة ، وهي الوزارة الرابعة اثناء مدة الحرب ، إذُ وصف صلاح الدين الصباغ استقالة الوزارة الكيلانية ، بأنها كانت أقسى استقالة قدمتها وزارة عراقية كشف فيها للشعب الدسائس التي كان يقوم بها الأجنبي واضطرار الوزارة للاستقالة ، ووصف تكليف طه الهاشمي بتشكيل الوزارة الجديدة ، وموافقة العقداء الأربعة على أنَّ يقبل التكليف على شرط أنَّ تسير وزارته ضمن حدود المعاهدة العراقية البريطانية ، وإنْ لا يتدخل أحد في شؤون الجيش بصورة مخالفة للقانون ، وإنْ ما حصل من استقالة وتشكيل وزارة جديدة كان المؤامرة الأولى التي هيأها الإنكليز وأذنابهم لأثارة حرب داخلية تم احباطها [١٥] ، وكرر رئيس الوزراء طه الهاشمي الطلب من قادة الجيش قطع العلاقات مع إيطاليا ، وقد حاول اقناع العسكريون بالفائدة العظيمة التي قد يتوخاها الجيش من قطع العلاقات [١٦]؛ إلا أنَّ صلاح الدين الصباغ ذكر في مذكراته خلاف ذلك إذُ اكد على أنَّ سبب الصراع هو الحاح بريطانيا على طه الهاشمي ثم نقل عن لسان طه الهاشمي :" أنَّ على العراق أنَّ يلبي ما يريده الإنكليز ، هكذا طلب أنطوني إيدن Anthony Eden وزير خارجية بريطانيا " يعني تأكيد لوجود ضغط [١٧] ، وذلك يؤكد أنَّ أولى أسباب قيام حركة

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

مايس (أيار) ١٩٤١ ، هي حسم الصراع الذي كان قائماً بين اتجاهين سياسيين متعارضين ، اتجاه يريد وقوف العراق إلى جانب الحلفاء في حربهم ضد دول المحور برئاسة نوري السعيد، والاتجاه الثاني يعارض الاتجاه الأول ويطالب الحكومة بالوقوف على الحياد بين الدول المتحاربة برئاسة رشيد عالي الكيلاني [١٨] ، فضلاً عن ذلك إصدار رئيس الوزراء طه الهاشمي قراراً بصفته وزيراً للدفاع في ٢٦ اذار ١٩٤٠ ، نقل صلاح الدين الصباغ قائد الفرقة الثالثة من بغداد إلى جلولاء ، ونقل كامل شبيب من قيادة الفرقة الأولى في بغداد إلى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية بدلاً من اللواء إبراهيم الراوي، لأنه العنصر المثير بين القادة بتوهماته وتعظيمه الامور، وتخوفه من أي اجراءات تتم في المقر وارتيابه من ضباط المقر معللاً اتخاذ ذلك القرار :" وكنت معتقداً بأن هذه التدابير تصفي الجو وتؤيد الاستقرار " [١٩] ، ولكن العقداء الأربعة رفضوا تنفيذ الامر ، واجتمعوا مع وكيل رئيس اركان الجيش امين زكي ورشيد عالي الكيلاني وقرروا القيام بتمرد عسكري أطلق عليه (حركة العقداء الأربعة) في ١ نيسان ١٩٤١ ، لإجبار وزارة الهاشمي على تقديم الاستقالة ، إلا أنَّ الوصي عبد الاله تمكن من الفرار من العاصمة ، وبعد التحقق من وجود الوصي في البصرة [٢٠]، قرر القائمون بالحركة أي رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة تشكيل حكومة عسكرية في ٣ نيسان ١٩٤١ باسم (حكومة الدفاع الوطني) ، من قادة الجيش ورئيس اركان الجيش تحت رئاسة رشيد عالي الكيلاني ، وقد اختير كل من علي محمود الشيخ علي ، ويونس السبعاوي ليساعدا الكيلاني في مهمته كسكرتيرين [٢١] ، علق كنهان كورنوليس Kinahan Cornwallis السفير البريطاني في بغداد على تلك الحكومة :" يمكن القول أنَّ حكومة المتمردين كانت حكومة المربع الذهبي، ولم تكن هي حكومة رشيد عالي الكيلاني التي لا تعتمد على دعم حقيقي من الجيش " [٢٢] .

وهنا اختلفت آراء أصحاب المذكرات حول من كان السبب في تمرد أو ما عُرف بحركة العقداء الأربعة ، منهم من كان قد رأى الوصي عبد الاله هو السبب لقلة خبرتهُ في شؤون الحكم لم يستطع احتواء العقداء الأربعة ، وهذا رأي احمد مختار بابان ، الذي كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكي آنذاك ، حيث أشار في مذكراته (**مذكرات احمد مختار بابان اخر رئيس للوزراء في العهد الملكي في العراق**) :" أنني اعتقد ، ومن خلال تجاربي الخاصة مع الوصي عبد الاله فيما بعد عندما أصبحت رئيساً للديوان الملكي ، بأن الوصي لو كان يتمتع بمرونة سياسية أكبر ولو كانت شخصيته قوية مثل شخصية الملك فيصل الأول لكان بالإمكان حل حادث١٩٤١ هذا مجرد رأيي الشخصي ، وهذا كان رأي طه الهاشمي ونوري السعيد أيضا، وأضاف قائلاً :" أنَّ أحداث مايس ١٩٤١ ، نجمت عن التدخل المتزايد من العقداء الأربعة في السياسة ، فإنهم كانوا يطمحون إلى التحكم بمصير العراق من جميع الأوجه – الشؤون السياسية ، والقضايا الداخلية ، وأمور الوزراء ، بل وبكل شيء من دون استثناء ؛ باستطاعتنا القول كان من حق الوصي الأمير عبد الاله إلا يقبل بهذا الوضع بصفة كونه على رأس الدولة ، لكنه تعرض لضغوط العقداء الأربعة بصورة مباشرة ، ولكن ذلك لا ينفي أنه كان عليه أنَّ يختار طريقاً وسطاً لمعالجة المشكلة بدهاء ، أنه كان يفتقر إلى مثل تلك القابلية

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

أما لحداثة سنه ، أو لعدم خبرته بالحكم ، أو لظروف أخرى ، ويبدو لي أنَّ العقداء الأربعة بعد أنَّ وصل الخلاف بينهم وبين العرش ورجال السياسة إلى ما وصله بدأوا يخافون على مراكزهم ، فيخشون أنَّ يطردوا أو يحالون على التقاعد أو حتى ربما يعتقلون ، ولا استبعد أنهم كانوا يرون أنَّ من مصلحتهم أنَّ يتقربوا إلى الأمير عبد الاله أو إلى الحكومة لتأمينهم ، واخيراً ترك الوصي عبد الاله البلد وجعل هؤلاء يخشون مصيرهم ، وحين اصبحوا أمام الأمر الواقع ، ومعهم رشيد عالي الكيلاني فكروا في تشكيل حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني "[٢٣] .

وهناك من يلقي المسؤولية ايضاً على الوصي عبد الاله لكنه يذكر معلومة خطيرة ، فقد ادعى هادي خماس، الذي شغل منصب مساعد آمر فوج الحرس الملكي ، أنه بعد رفض قرار النقل ، فكر الوصي بقتل العقداء الأربعة ، ففي حديث للأخير مع هادي خماس كشف بالقول: " أنَّ قادة العراق وزعماءه صعب التعامل معهم ، فكل واحد يريد ما يعتقد انه صحيح ، وكل فئة أيا كان اتجاهها تسفه الفئة الأخرى ، لقد ظهرت بوادر ان العراق مقبل على احداث خطيرة حيث سيطر القادة العسكريون الأربعة صلاح الدين الصباغ ورفاقه وعلى رأسهم رشيد عالي الكيلاني ، وبيَّت هؤلاء أمراً لإعلان الثورة ضد العرش وضد الإنكليز ، وكان هذا الامر في رأيي ورأي عقلاء القوم انتحاراً ، إذُ أنَّ الظروف غير ملائمة لخوض الإنكليز وحلفاؤهم حرباً ضروساً ضد المحور ، حاولت جاداً وصابراً تسوية الأمر وابعاد الوطن عن خطر يراد له ، وجمعت الساسة المدنيين في هذه الصالة التي نجلس فيها ، والعسكريين في صالة أخرى من دون أنَّ يعلم احدهم بالآخر وكنت انتقل بين الصالتين ، وعبثاً حاولت تقريب وجهات النظر أو اقناع الطرفين بأن قيام بثورة سيعيد العراق إلى هيمنة الإنكليز ، وتكون هذه المرة هيمنة كاملة ، وعليه ولإنقاذ ما يمكن إنقاذه من تخفيف هيمنة الإنكليز على العراق قررت أمراً غاية في الخطورة ، فأمرت العقيد عبيد عبد الله المضايفي بأن يأخذ غدارة ويقتل القادة الأربعة ، إلا أنَّ العقيد عبيد اعتذر عن تنفيذ الامر" [٢٤] ، ومن الجدير ذكره أنَّ هذه الرواية أنفرد في روايتها هادي خماس وهي خطيرة وتثبت أنَّ عبد الاله كان مصراً على التخلص من العقداء الأربعة بكل وسيلة ، وتعتقد الباحثة أنَّ هادي خماس اختلق هذه الرواية التي لم يرد فيها دليل وكذلك لم يؤكدها أي من أصحاب المذكرات ، كما مر أنَّ الوصي عبد الاله كان حذراً في اتخاذ مثل هكذا خطوة ، ولو أراد لأتخذها بالتنسيق مع الإنكليز وتخلص منهم ، إلا أنَّ هذه الرواية تصب في اسناد الرأي القائل أنَّ الوصي عبد الاله لم يحاول احتواء العقداء الأربعة أنما كان يخطط للقضاء عليهم وتشتيت شملهم .

وهنالك رأي ثانٍ يرى أنَّ طه الهاشمي هو الذي ساعدهم على التمرد، مثله توفيق السويدي الذي كان يشغل منصب وزير خارجية آنذاك ، إذُ اكد في مذكراته ، أنَّ طه الهاشمي كان يجاهر قبل تشكيل وزارته بقوله : " أنَّ التوازن السياسي المفقود في جهاز الحكومة لا يمكن تأمينه إلا بقوة الجيش ، وإنه في أزمة النقل هذه كان يعلن أنه لا يعتقد بصحة ذلك حتى وصلت الحالة إلى أنَّ يتوسط هو لدى الوصي أنَّ يصرف النظر عنه ، وهذا التوسط كان يظهر بتهديد يوجه إلى الوصي أو أعراب عن تقدير الموقف المتأزم الذي ينذر

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

بأسوء النتائج إذُ عاند الوصي وأصر على تنفيذ أوامر النقل " [٢٥]، وقد اتفق مع هذا الرأي موسى الشابندر الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية حكومة الدفاع الوطني ، الذي وجد أنَّ طه الهاشمي كان ضعيفاً ومتردداً وكان يخشى الإنكليز والوصي من جهة ورشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة من جهة أخرى ، لذلك كان قراره غير صائب عندما قرر نقلهم [٢٦] ؛ مما تقدم يظهر ان كلاً منهما كان يحمل رأياً صحيحاً وهو أنَّ الوصي عبد الاله وطه الهاشمي يتحملان مسؤولية تُمرد القادة الأربعة على الحكومة ، ولا يمكن القاء اللوام على أحد دون سواه ، الوصي عبد الاله كان ينوي التخلص منهم بإيعاز من الإنكليز ولم يحاول احتواءهم ، وربما كان ينوي قتلهم ، وطه الهاشمي وافق على أنَّ يتآمر مع الوصي عبد الاله عليهم ، وبذلك فهما يتشاركان المسؤولية مناصفةً ، وقد يحمل بقية الوزراء جزءً من المسؤولية لأنه لم أرى في مذكراتهم أي تدخل لإنقاذ الموقف مع الجانبين .

وفي ١٠ نيسان عام ١٩٤١ عقدت جلسة للمجلس النيابي ، وتحدث ناجي السويدي في تلك الجلسة باعتباره (مفتي الدستور) عن رأيه في هروب الوصي إلى البصرة واحتمائه ببارجة انكليزية ، فأتخذ القرار من المجلس النيابي ، بأن هروب الوصي يعدً تخلياً عن الوصاية ، ومن حق المجلس تعيين بديل عنه وصياً على عرش العراق [٢٧]، وقرر المجلس بالأجماع خلع الوصي عبد الاله وتنصيب الشريف شرف وصياً جديداً على العرش بعَدهِ من أشراف الحجاز ومن العائلة الهاشمية المالكة ، وبعد تنصيب الوصي الجديد جرى تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني في ١٢ نيسان ١٩٤١ [٢٨]، علق العقيد طه البامرني الذي شغل منصب قائد الحرس الملكي في مذكراته الموسومة (العائلة المالكة البداية والنهاية)، على أنَّ الشريف شرف لم يكن راغباً في منصب الوصاية ولم يقبله إلاَّ مكرهاً بسبب حراجة الوضع وصعوبة الحالة وتعقيداتها وبدافع المصلحة العامة والمحافظة على حقوق الملك الصغير (فيصل الثاني) في عرش العراق ، وإنه لم يسعَ اليها أو يفكر بها ، ولكن تحت هذه الظروف قبل الوصاية[٢٩]، وعلق عبد المجيد محمود في مذكراته على جلسة مجلس النيابي التي حضرها بصفته أحد المتفرجين:" لقد كانت هذه الجلسة تمثيلية اعدت من قبل، بالرغم من إحكام اعدادها فلم تكن اكثر من مهزلة ، ولم يكن المجلس اكثر من العوبة بيد رشيد عالي الكيلاني، وكان المجلس هذا هو الذي نصب عبد الاله وصياً على العرش، وكان هو نفسه خلع ونصب الشريف شرف وصياً ، وكان هو نفسه الذي عَّد تنصيب الشريف شرف باطلاً من أساسه ، وعاد واعترف بوصاية عبد الاله لكونها هي الوصاية الشرعية ، ثم كان هذا المجلس من بين المجالس القليلة التي أكملت دورتها النيابية وهي أربع سنوات "[٣٠] ، ويوضح هذا الأمر مدى صحة ادعاء عبد المجيد محمود من ان مجلس النيابي كان تحت سيطرة العسكريين وهيمنتهم ، وما هو إلا منفذ لإرادات القيادة العليا للدولة على الرغم من عدم شرعية الحكومة وعدم حضور رئيسي مجلس النواب والاعيان ، كما يكشف عن نفاق هذا المجلس الذي كان يبدي رايه وموافقاته تبعاً للتأثيرات والضغوط ويميل إلى جانب من يسيطر على السلطة ويقودها .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

وقد عدت الحكومة البريطانية انقلاب ١ نيسان ١٩٤١ ، وعودة الكيلاني إلى الحكم تهديداً لمصالحها ليس في العراق فحسب بل في منطقة الشرق الأوسط ، واخذت تتخطط للتدخل المسلح (أي للحرب مع العراق) للقضاء على حكومة الدفاع الوطني التي أتهمتها بموالاتها للمحور [٣١] ، لذلك اخذت تختلق المبررات للحرب مع العراق منها اختلاف وجهات نظر الساسة العراقيين حول تفسير مواد معاهدة ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا ولاسيما تلك المتعلقة بإنزال القطعات في العراق الذي ادى الى وقع الاصطدام بين العراق وبريطانيا [٣٢]، في حين رأى نجم الدين السهروردي لم تكن الأسباب المباشرة للحرب العراقية البريطانية تستند إلى قضية المعاهدة ، أنما سوء النية التي لازمت السياسة البريطانية تجاه العراق هي السبب ، ولم تكن بحاجة إلى التصريح عن سوء نيتها لأنها كانت تستطيع فرض ارادتها بحكم مركزها وقوتها من جهة وبفضل مساعدة الجماعات التي كانت تسير طوعاً لسياستها من جهة أخرى [٣٣] ، فضلاً عن أسباب سياسية أخرى كانت السبب في اندلاع الحرب العراقية البريطانية ، منها الدور السياسي للمفتي امين الحسيني وجماعته الذين كانوا أحد أسباب الحركة من خلال محاولتهم اقناع الناس بأن الحرب لا مناص من انتهائها بهزيمة الحلفاء ومن ضمنهم بريطانيا ، لذلك فأن من الحكمة التوصل إلى تفاهم كامل مع المانيا ومحورها لتثبيت دعائم القضية العربية ، وفي مقدمتها بالطبع القضية الفلسطينية ، لذلك يجب في نظرهم بذل الجهود القصوى لمخاصمة الإنكليز والإسراع في هزيمتهم في هذه الحرب حتى ننقذ فلسطين من محنتها ، وقد ساعدت هذه التحريضات الفلسطينية على تقريب وقوع الحركة العسكرية في ايار١٩٤١ بزعامة رشيد عالي الكيلاني [٣٤] ، وترى الباحثة أنَّ هؤلاء في بحثهم عن أسباب وقوع الصدام لم يهتموا بمسالة حيوية ومُلَحَّة كانت قد عجلت بالصدام وهي ظروف الحرب العالمية الثانية فقد عدَّها البريطانيين من جهتهم أنها حركة التفاف المانية نفذها المفتي والكيلاني ضدهم في العراق من أجل تهديد خطوط مواصلاتهم وهو عكس ما اتفق عليه مع العراق في معاهدة ١٩٣٠.

ووافقت حكومة رشيد عالي الكيلاني على الأنزال البريطاني الأول في البصرة في ١٧ نيسان ١٩٤١ ، واشترطت أنَّ لا يتم أنزال جديد قبل الحصول على موافقتها وبعد خروج القوات النازلة ، ولكن بدأ الانزال البريطاني الثاني في البصرة في ٢٩ نيسان ١٩٤١، وذلك يدل على أنَّ الجانب البريطاني كان يعد العدة لشن الحرب على حكومة الكيلاني في السر والعلن أسباب الانقضاض[٣٥] ، علق علي محمود الشيخ علي وزير العدل في حكومة الكيلاني ، على ذلك الانزال " بان الحكومة العراقية لم تكن بلهاء إلى درجة أنها لم تفطن إلى ما يراد منها ، ولم تكن خرقاء إلى حد أنها لم تدرك المقاصد التي من أجلها وصلت هذه القوات في البلاد" [٣٦] ، وعلق حسين مكي خماس في مذكراته الموسومة (**من أيام العراق الملكي مذكرات امير اللواء الركن حسين مكي خماس**) قائلاً :" كنا قد بينا إلى المراجع بأن نية بريطانيا ستكون الأنزال في كل الأحوال ، وإنْ علينا تحريك قطعات مناسبة لمقاومة الأنزال ، أنَّ كانت نية الحكومة متجهة فعلاً إلى المقاومة ، وإنْ الدبلوماسية سوف لن تنفع في هذا الظرف " [٣٧].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

أما السبب المباشر للحرب فهو القرار الحكومة بمحاصرة معسكر سن الذبان في الحبانية الذي جاء كرد فعل على الأنزال البريطاني الثاني في البصرة ٢٩ نيسان ١٩٤١ ، على الرغم من ممانعة الحكومة العراقية ، أتخذ هذا القرار العقداء الأربعة بالاتفاق مع رشيد عالي الكيلاني حيث وجدوا أنَّ من المناسب تهديد الحكومة البريطانية من جهة مطار سن الذبان في الحبانية لردعها عن عملية أنزال القوات في البصرة ، وبدأت هذه الفئة بتنفيذ قرار مجلس الدفاع الأعلى بمحاصرة سن الذبان وذلك بأرسال قوة كبيرة مع ما يلزم من المعدات الحربية إلى التلال المقابلة لقاعدة الحبانية في لواء الديلم ، فوصلت القوة إلى هناك وعسكرت واخذت تحصن نفسها ضد الهجوم الجوي ولكنها فشلت في الاستيلاء على سن الذبان [٣٨] ، بالرغم من أنَّ العقيد صلاح الدين الصباغ هو الذي اتخذ قراره بمحاصرة القاعدة البريطانية ، إلا أنه تنصل في مذكراته من مسؤولية القرارات والقاها على عاتق العقيد فهمي سعيد بقوله :" سن الذبان هو معسكر القوة الجوية الإنكليزية ..وكان هذا المعسكر هدف الجيش العراقي الذي اراد الاستيلاء عليه ، وكان الامر هيناً جداً لولا تسرع فهمي سعيد والإصرار على خطئه ، والقيام بحركة مخالفة لأوامري وارادتي ، فانتهى الأمر إلى الفشل وكان سبباً في عدم مواصلة القتال بعد ذلك "[٣٩] ، يمكننا الاستنتاج أنه الباحثة لو قدر لحركة الإحاطة بسن الذبان النجاح لتفاخر الجميع بالاشتراك فيها إلاَّ أنَّ فشلها جعل الجميع يتنصل عن المسؤولية حتى القائد الذي أتخذ القرار ، رمى مسؤولية ذلك على فهمي سعيد القائد المنفذ .

وقد اختلف السياسيون والعسكريون بشأن الإحاطة بسن الذبان فهل جرت العملية بعلم مجلس الوزراء ورئيس أركان الجيش ام لا ؟ ، فقد ادعى بعض العسكريون من أصحاب المذكرات أنَّ عملية الإحاطة بسن الذبان تمت دون علم الوزارة ، ودراية رئاسة أركان الجيش ، مثل علي محمود الشيخ علي الذي اكد على أنَّ عملية الإحاطة بسن الذبان تمت بأمر من العقداء الأربعة وهم يتحملون مسؤوليتها ، وبدون استشارة مجلس الوزراء وخلافاً لأوامر رئاسة أركان الجيش ، فقد ذكر أنَّ القادة العسكريين (العقداء الأربعة) من دون أنَّ تعلم مجلس الوزراء ومن دون أنَّ تستشير رئيسه على الأقل فأنها أقدمت على الإحاطة بسن الذبان القاعدة العسكرية البريطانية القريبة من الفلوجة بحجة انها من جملة التدابير العسكرية الوقائية ، وإنْ يونس السبعاوي لم يكن يعلم بهذه الحركة ، كما أنَّ هذه الحركة لم تؤد إلا إلى اثارة أعصاب البريطانيين وتعجيل الصدام لا أكثر ولا أقل [٤٠]، وبين :" واني لا الوم القواد على اقدامهم على هذه الحركة خلافاً لأوامر رئاسة اركان الجيش أو ضد رغبات مجلس الوزراء السلمية بقدر لومهم على الإحجام عن الدخول في القاعدة العسكرية وتسخيرها ، وسبب ذلك أنَّ الجهة البريطانية كانت معتزمة الاصطدام بالعراق ...يمكن القول أنها كانت مغامرة فاشلة ، وتدل على قلة التفكير وضعف القابلية وانعدام الأهداف العسكرية التي يجب أنَّ تكون واضحة وثابتة " [٤١] ، نفى رشيد عالي الكيلاني ما ادعاه علي محمود الشيخ علي ، مشيراً إلى أنَّ هذا الرأي غير صحيح ؛ لأن العملية تمت بقرار مجلس الدفاع الأعلى وبعلم رئيس الوزراء ، وكان الغاية من هذه الحركة هو جعل بغداد في مأمن من مفاجأة القوات البريطانية ، ولم تكن لتثير هواجس الجهة العسكرية

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

البريطانية ومخاوفها ولا يمس عواطفها، وهي حركة قام بها كل من صلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، أما يونس السبعاوي كان على علم بهذه الحركة وإنه كـــان أول مـــن انبـــأ الوزراء بها ، كما إنه لم يكن القصد من أرسال القوة (قرب الحبانية) لاحتلال القاعدة ، ومن التجني علـــى الحقيقة أنَّ ندعي ذلك ؛ لان القصد من أرسالها احتياطاً لصد اية قوة بريطانية تزحف على العاصمة [٤٢] .

كان موسى الشابندر وزير الخارجية في حكومة الدفاع الوطني قد بيَّن في مذكراته ، أنه رفض أنَّ يقوم الجيش العراقي بمثل هذا العمل دون قرار من مجلس الوزراء وأظهر رفضه لحركة سن الذبان ، وقد طلب اعفاءه من منصبه ؛ لأن عمله قائم على أساس التفاهم مع الإنكليز لا على أساس التصادم معهم ، إلا أنَّ رشيد عالي الكيلاني علل الأمر، بأن هذه أسرار عسكرية لا يمكن أنَّ يؤخذ بشأنها قرار علني في مجلس الوزراء ،" فأذن هناك وزارة شكلية ومن خلفها وزارة حقيقية مركبة من رشيد ويونس بالدرجة الأولى مع قواد الجيش وقد يكون ناجي شوكت مشتركاً معهم إلى درجة محدودة ولربما المفتي (المستشار الأعظم) في هذه الأمور" [٤٣] ، واكد ناجي شوكت وزير الدفاع في حكومة الدفاع الوطني ، أنَّ العقيد صلاح الدين الصباغ كان يرجح الاستيلاء على قاعدة الحبانية ، ووضع الأمور في مواضعها الصحيحة ، ولكنه كان يتردد في ذلك إذُ لم يكن رئيس الوزراء ، ولا وكيل رئيس اركان الجيش يقران مثل هذه المجازفة ، وقد وافق ناجي شوكت صلاح الدين الصباغ الرأي ، ولكن لم يكن في امكانه تحمل مثل هذه المسؤولية بمفرده، ويبين ناجي شوكت أنه فيما لو استولى على القاعدة المذكورة بعد الانزال البريطاني الاول ، أي ما بين ١٩ –٢٩ نيسان لتبدل الوضع تماماً ، أما بعد الأنزال الثاني الذي تم في ٢٩ نيسان ، على الرغم من المعارضة العراقية ، فقد زال تردد صلاح الدين ، وقرر الاستيلاء على القاعدة [٤٤] .

وبعد محاصرة سن الذبان ، أوعز صلاح الدين الصباغ إلى قائد القوة العراقية التي تحاصر سن الـــذبان أنَّ يصدر انذاراً إلى أمر معسكر سن الذبان البريطاني يطلب فيه عدم تحليق الطائرات البريطانية في الجـــو في تلك المنطقة ؛ لأن القوات العراقية تقوم بإجراء المناورات التدريبية في المنطقة ، وقـــد رد أمـــر القـــوة البريطانية على الإنذار بأن طلب سحب القوات العراقية من المنطقة وإن تذهب القوات العراقية إلـــى مكـــان أخر لأجراء مناوراتها التدريبية ، في الساعة الخامسة من صباح يوم ٢ ايار١٩٤١ قامت القوات البريطانية وبشكل مباغت بإطلاق نار شديد وكثيف على القطعات العراقية في الحبانية ، وقد أوضحت بريطانيا ســـبب المباغتة ب " **نفضل القصف بدون انذار وليس باعتقادنا بان هناك حل عملي غير هذا** " [٤٥]، وقامت القوات العراقية بالرد على النيران بالمثل فبدأت الحرب بين الجيش العراقي والقوات البريطانية المرتكزة فـــي ســـن الذبان ، وقد بررت الوثائق البريطانية بدأ الحرب العراقية البريطانية ، قد بدأت نتيجة حركة قوات الجـــيش العراقي في الحبانية التي اجبرت الجانب البريطاني على الحرب تحسباً لمحاولة الاستيلاء على الحبانية على وفق لإرادة العقداء الأربعة ولاسيما صلاح الدين الصباغ [٤٦] ، وادعى عبد العزيز ياملكي فـــي مذكراتـــه الموسومة (**كشف القناع عن بعض الوقائع العراقية**) ، أنَّ هذا الحدث كان كذباً أما الحقيقية فكانـــت هـــي

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

عندما أصبحت الظروف عصيبة ، تشكلت قيادة القوات الغربية ونصب صلاح الدين الصباغ نفسه قائداً لها ، وكان ضمن القوات التي تحت امرته فهمي سعيد الذي أرسل مع القوات الالية إلى جسر الفلوجة ، لكنه ذهب مع قواته إلى التلال المشرفة على المعسكر البريطاني في الحبانية ، إذْ كان يعتقد أنَّ رشيد عالي الكيلاني سوف يحيلهم على التقاعد بناءً على عرض السفير البريطاني كورنوليس وإنْ اعتراف حكومته بالوضع الجديد مرهون بتنحية العقداء الأربعة من الجيش ، لذلك فكر فهمي سعيد أنَّ يستغل هذه الفرصة بفتح النار على القوات البريطانية المرابطة ، أي أنَّ الجيش البريطاني لم يكن هو البادئ بفتح النار على القوات العراقية ، بل أنَّ أول من أطلق النار على القوات البريطانية كان فهمي سعيد [٤٧]، يتضح أنَّ تسرع العقيد صلاح الدين الصباغ في الإحاطة بسن الذبان أعطى المبرر لبريطانيا لشن الحرب على العراق ، وتعتقد الباحثة أنَّ بريطانيا آنذاك كانت ستشن الحرب على العراق سواء احاطوا بسن الذبان أم لا؛ لأن هدفهم اسقاط الحكومة وإرجاع الأمير عبد الاله إلى الحكم ، إلا أنَّ تقديرات القادة العسكريين الخاطئة حيث توقعوا عدم امكان بريطانيا شن الحرب على العراق ، هو الذي حمل العسكريين على التجاوز على القواعد البريطانية ظناً منهم أنَّ اختيارهم توقيتاً للحرب سيساعدهم على فرض ارادتهم على بريطانيا؛ وتتفق الباحثة مع الرأي القائل أنَّ العقداء ورشيد عالي الكيلاني لم يطلعوا الحكومة ولا الوزراء ولا أي جهة سياسية بقرار الحرب والتحرك إلى معسكر سن الذبان وهم وحدهم من يتحمل ما حصل آنذاك .

واختلف السياسيون والعسكريون العراقيون بشأن بداية الحرب ، فقد رأى بعض العسكريين والسياسيين أنَّ بريطانيا هي التي كانت تريد الحرب ، مثل صلاح الدين الصباغ في مذكراته الذي أكد أنَّ بريطانيا فرضت الحرب عليهم ولم يكونوا يتوقعوها بقوله :" وكنا حتى ذلك الحين لا نصدق أنَّ الإنكليز سيجرؤون على قتالنا وأنهم سيعلنونها علينا حرباً شعواء" ، وأضاف قائلاً :" لقد فرض الإنكليز علينا الحرب فرضاً لانهم كانوا يريدون توجيه سياسة العراق وفق مصالحهم متجاوزين نصوص المعاهدة الإنكليزية – العراقية ، وما قصدنا قتالهم أو الاشتباك معهم ، ولكنهم بدأونا بالقتال فكان لابد لنا من الدفاع عن شرفنا ووطننا" [٤٨] ، اكدت ذلك الرأي مديحة السلمان زوجة محمود السلمان الذي شغل منصب قائد للقوة الجوية في مذكراتها الموسومة (**مذكرات مديحة السلمان زوجة الشهيد محمود السلمان – الاسيرة رقم ٩٣**) ، أنَّ الحكومة لم تتوقع قيام بريطانيا بحرب ضد العراق بسبب أعتقاده أنَّ هذه هي الفرصة الوحيدة مع الانكليز، الذين كانوا في مواقف حربية لا يحسدون عليها ؛ لأن الغزو الالماني يهددهم من عدة محاور ولا يستطيعون سحب الكثير من جنودهم المقاتلين لكي يحاربوا العراق ، كان متوقع أنَّ بريطانيا ستخرج من هذه الازمة بحل يرضي العراق [٤٩] ، ويبدو لي أنَّ العقداء الأربعة حاولوا في مذكراتهم تبرير قيام الحرب بين العراق وبريطانيا ودورهم الأكبر في قيام الحرب بحجة محاولتهم استغلال الظرف الذي كانت ترضخ له بريطانيا للضغط عليها والحصول على المزيد من التنازلات ، لكن الذي حصل أنَّ بريطانيا كانت تخطط لتلك الحرب

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

واعادة الوصي بقوة السلاح وضمان بقاء العراق ضمن ممتلكاتها ، وأثبتت الحرب العراقية البريطانية أخطاء العسكريين وعدم تقدير قوة بريطانيا ، وكانت النتيجة اصبحوا وقوداً لتلك الحرب .

وقد خالف رأي هؤلاء آخرون كانوا يرون ، أنَّ العراق هو الذي دفع بريطانيا باتجاه الحرب حيث كانت حكومة الدفاع الوطني تتحرى جميع الوسائل لكي تحتك بالحكومة البريطانية لإيجاد أزمة معها ، وكان قد أبدى هذا العزم كثير من جماعة الفئة الحاكمة ، ومنهم يونس السبعاوي الذي كان يصرح جهراً بالعمل على محاربة الإنكليز ، لذلك كانت الحرب نتيجة طبيعية لهذا الاتجاه المبيت من حكومة الدفاع الوطني ، فقد حصل ما كان متوقعاً من التقدم بخطوات عديدة وسريعة نحو الاصطدام مع البريطانيين ، وكان الجيش يضايق الحكومة بكل الوسائل ليحملها على تحقيق امله بوقوع التصادم ، حتى أنهم طلبوا عقد اجتماع مجلس الدفاع الأعلى ، وكان القصد من هذا الاجتماع المطلوب اتخاذ قرار يبرر التصادم تحت عنوان ((الدفاع عن النفس)) ، محاولين أنَّ يثبتوا للملأ أنَّ البريطانيين ، ومازالوا يستعملون جميع الوسائل للعدوان على العراق ، والمَّس بكرامته ، والتدخل في أموره حتى يكون دفاع العراق عن نفسه أمراً مشروعاً وهكذا قرروا شيئاً من هذا القبيل [٥٠] ، وترى الباحثة أنَّ البريطانيين تعرضوا لأحراج بعد اجبار الوصي عبد الاله على الفرار إذُ تطور الأمر بعد تحرك العقداء الأربعة ورغبتهم بالإفادة من ظروف الحرب العالمية الثانية والاستحواذ على الحكم بدعم من المفتي امين الحسيني الذي كان مرتبط بالألمان لذلك هم من تحرشوا بالإنكليز ودفعوا البلاد نحو الاصطدام معهم والدليل الاخر هو تجنب الإنكليز فتح جبهات كانت خطيرة ومصدر تمويل بالبترول والغذاء وخطوط امدادات ، وهو ما خطط له الالمان أي ضرب خطوط الإنكليز .

وانقسم السياسيون والعسكريون العراقيون إلى قسمين بشأن وضع العائلة المالكة العراقية في مخططات حركة مايس ، منهم من رأى أنَّ الحركة موجه ضد الوصي عبد الاله والعائلة المالكة ، وكان هذا رأي ناجي شوكت الذي شغل آنذاك منصب وزير دفاع في حكومة الدفاع الوطني ، إذُ أشار: " كانت حركة ١٩٤١ موجهة في أساسها ضد عبد الاله وضد أعوانه ، حيث أنَّ الامير عبد الاله يتظاهر بالوداعة والسذاجة ، ولكنه لم يكد يتولى الوصاية على أبن أخته الملك فيصل الثاني ، حتى أنقلب إلى دكتاتور سافر يرى نفسه الكل في الكل ، وكان يؤيد هذه الدكتاتورية تشجيع نوري السعيد له ، وتخاذل رجال السياسة الموالين للإنكليز امامه ، ودعم السلطة البريطانية لتصرفاته فكان يحتقر أبناء الشعب ، وما يملي الانكليز في كل ما يريدون ويرغبون ، دون أنَّ يلتفت إلى انتفاضات الشعب السابقة ، ودون أنَّ يحاول درس اخلاق هذا الشعب وعزة نفسه وآبائه ، ولما اعلنت الحرب العالمية الثانية في ايلول ١٩٣٩ ، اخذ يساير الانكليز وينفذ رغباتهم حتى تلك التي كانت لا تتفق مع المعاهدة المعقودة معهم في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، هكذا بقي مستهتراً بالعراق وشعبه ، مستهيناً بوزارته وبجيشه حتى بلغ السيل الزبى ، أضطر مجلس الامة إلى عزله من منصب الوصاية ، لذلك شعر الانكليز أنهم سيفقدون سيطرتهم على العراق ، إذُا هم لم يدعموا هذا الوصي المعزول ، قرروا التدخل لصالحه ، فكانت الحرب سجالاً بينهم وبين العراقيين ، على أنَّ حركة عام ١٩٤١ ، كانت

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

امتداد لثورة العراق العظمى في عام ١٩٢٠، تلك الثورة الجبارة التي كانت ضد الاحتلال البريطاني وضد الاستعمار"[٥١] ، يبدو أنَّ ناجي شوكت كان متحامل على الوصي عبد الاله والعائلة المالكة بشكل خاص وعلى النظام الملكي بشكل عام ، فقد كان مع اليمين المتطرف اذ اجاز لنا التعبير فقد دعا إلى قيام الجمهورية واسقاط النظام الملكي ، ويلاحظ عليه استعمال كلمات قوية في مذكراته ونقد لاذع لربما ينم عن حقد مثل (يحتقر أبناء الشعب) ، (دون أنَّ يحاول دراسة اخلاق هذا الشعب وعزة نفسه وابائه مستهتراً مع ذلك بالعراق وشعبه) .

ورأى اخرون أنَّ حركة مايس لم تكن موجهة ضد العائلة المالكة ، وكان هذا رأي طالب مشتاق سفير العراق في تركيا آنذاك في مذكراته الموسومة (**أوراق ايامي ١٩٠٠-١٩٥٨**) ، حيث كان يرى أنَّ حركة رشيد عالي الكيلاني لم تكن موجهة في بدايتها ضد العرش أو ضد الوصي ، وإنما كان هناك نزاع قائم بين الانكليز والحكومة العراقية ، نزاع يتعلق في صميم السياسة ، ولم يكن لزاماً على قادة الجيش أنَّ يتدخلوا فيه ويثيروا مخاوف الوصي من جهة ، ويستفزوا الانكليز من جهة اخرى ، واندفاعهم إلى صميم الأمور السياسية وتغلغلهم في هذا الميدان سبب كل الارتباكات التي أدت إلى وقوع الحرب [٥٢] ، أما أحمد مختار بابان الذي كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكي في حينها ، فقد بيَّن في مذكراته ، أنه على الرغم من قناعته الشخصية أنها كانت حركة طائشة ، ولم يكن لها أي مبرر ، كانت تفتقر إلى الحكمة والتعقل حتى أنَّ الالمان أنفسهم انتقدوها حينما وقعت ، إلا أنها لم تكن ضد نظام الحكم الملكي في العراق ، ولا كانت ضد الملك فيصل الثاني الذي كان صغير السن آنذاك ، وكانت حركة وطنية استهدفت الإنكليز الذين كانوا آنذاك أصحاب السيطرة الفعلية على العراق وحكومته بوجود قواعدهم الجوية على وفق مواد المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠[٥٣] ، يبدو واضحاً أنَّ حركة مايس كانت موجهة ضد الجانب البريطاني الذي رفض الاعتراف بالحكومة الجديدة ، وقام باستفزاز حكومة الدفاع الوطني لهدف معين وهو السعي لإعادة نوري السعيد والوصي عبد الاله إلى دفة الحكم.

وفي ٤ أيار ١٩٤١ ، في خضم القتال الدائر بين الانكليز والجيش العراقي عرضت تركيا وساطتها بين العراق وبريطانيا لفض الحرب الناشبة بين الطرفين ، وبناءً على ذلك أجتمع مجلس الوزراء في ديوان وزارة الخارجية وقرر قبول الوساطة مبدئياً ، أرسال وفدين أحدهم برئاسة وزير المالية ناجي السويدي إلى السعودية، وتوجه وفداً أخراً إلى تركيا كان برئاسة ناجي شوكت وزير الدفاع للمفاوضة في شروط هذه الوساطة ، وأثمرت تلك الوساطة عن التوصل إلى أتفاق كل من وزير خارجية تركيا والسفير البريطاني وناجي شوكت على نقاط معينة ، وقد اختلفت الشروط التي أوردها ناجي شوكت في مذكراته ، عن الشروط التي أوردها علي محمود الشيخ علي في مذكراته ، والدكتور فريتز غروبا Fritz grobba الوزير الألماني المفوض في العراق ، حيث لم يذكرا الفقرة الأولى والفقرة السابعة من الشروط[٥٤] ، على الرغم من تعدد روايات السياسيون والعسكريون في وصف جلسة مجلس الوزراء للنظر في شروط الوساطة التركية إلا أنها

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

اتفقت على أسس معينة منها : موافقة جميع الوزراء المدنيين باستثناء يونس السبعاوي على مقترح ناجي شوكت القائل بقبول المصالحة على وفق الشروط المحدودة ، وقد أرجع علي محمود الشيخ علي في مذكراته سبب موافقة مجلس الوزراء أو على الاصح أكثرية الوزراء على الشروط المعروضة إلى **أولاً** : ما ظهرت على الجيش العراقي من علامات الانحلال والتخاذل وعدم قابلية القيادة على الاضطلاع بالمهمة الخطيرة المنوطة بها ، **ثانياً** : فقدان مجلس الوزراء سلطتهُ القانونية في تنظيم القيادة ، **ثالثاً**: تأخر النجدات الخارجية الألمانية التي كان ينتظر وصولها في الأوقات الملائمة ، وقد أبدى علي محمود الشيخ علي وزير العدلية في حكومة الدفاع الوطني رأيه بصراحة في شروط الوساطة معللاً اسباب موافقته بالقول : " وفي الحق أنَّ الشروط المعروضة لم تكن قاسية كما انها لم تكن مخلة بكرامة العراق ، ولا مغايرة لأهدافه " ، وقد أورد علي محمود الشيخ علي تعليق لرشيد عالي الكيلاني مفاده: " ما ادري كيف يصح أنَّ يقال عن الشروط غير مخلة بكرامة العراق وهي لا تعني سوى الاحتلال الشامل الدائم وتستلزم تعديل المعاهدة باسوا مما هي عليه الان " [٥٥] ، ترى الباحثة في رأي علي محمود الشيخ فيما يخص تأخر وصول النجدات الألمانية التي كان ينتظر وصولها في الوقت المناسب ، أنَّ هناك اتفاق خفي وسري بين من قام بحركة مايس والالمان وهذا يضعها موضع الشك ما إذُ تكون وطنية خالصة وهي استعانة بقوى توسعية على حساب قوى أخرى استعمارية .

أما بشأن عدم موافقة يونس السبعاوي والعقداء الأربعة على شروط الوساطة التركية ، فمنهم من كان يرى أنَّ أسباب عدم موافقة العسكريين على شروط الوساطة التركية هو أنَّ هؤلاء كانوا يعتقدون أنَّ الانكليز غير جادين بقبول الوساطة ويستهدفون كسب الوقت لانتهاز أول فرصة لضرب العراق وبسبب هذا الشعور الذي كان يسيطر على صلاح الدين الصباغ اندفع إلى اقتراح شروط متطرفة لإدخالها في الوساطة منها دفع تعويضات حربية وإبعاد البعثة العسكرية البريطانية [٥٦]، وأستنكر موسى الشابندر وزير خارجية حكومة الدفاع الوطني في مذكراته ، رفض القادة العسكريين للوساطة التركية إذُ أشار : " أنَّ حركة القادة هي سلسلة أخطاء ونواقص وقلة تدبير وعجز في التفكير ... تأتي حكومة صديقة قوية وتعرض وساطتها في حل خصام بين حكومة ضعيفة مثل العراق وأخرى قوية مثل الإمبراطورية البريطانية وتسوي الخلاف وتنهي النزاع فيسلم العراق بكرامته ، وإنْ كان خاسراً الحرب ، ويظهر بمظهر الشعب الذي يحسب له الحساب ، هذه فرصة لم تتح لأحد إلا ما ندر ، فبدلاً من أنَّ نتمسك بتلك الفرصة ونستفيد منها ، يأتي رجل مغرور جاهل مثل صلاح الدين الصباغ ، وأخر فوضوي مثل يونس السبعاوي ويمليان ارادتهما على رئيس الوزراء وهذا بدوره يخضع ويتنازل عن رأيه في اخر دقيقة ، فتذهب الفرصة وينتهي الامر الى فاجعة سياسية مؤلمة "[٥٧] ، ومنهم من رأى أنَّ سبب رفض العسكريين للشروط التركية يرجع الى اعتقادهم ان الانكليز نفسهم هم الذين طلبوا هذا التوسط ؛ لأن الشروط من حيث العموم كانت ملائمة وكان رشيد عالي الكيلاني نفسه يميل الى قبولها [٥٨]، ورأى البعض الاخر أنَّ رفض العسكريين لشروط الوساطة التركية يرجع إلى تأثير رأي المفتي

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

امين الحسني على العقداء الأربعة [٥٩] ، دعم ذلك الرأي عثمان كمال حداد سكرتير المفتي امين الحسيني إذْ اكد أنه استوضح شخصياً من رشيد عالي الكيلاني عن هذا الموضوع بالذات فأكد له بأن المفتي امين الحسيني هو الذي اوغر صدور قادة الجيش العراقي واخبرهم بأن قبول الوساطة التركية للصلح مع بريطانيا كان يُعدَ خيانة وطنية ، وإنْ العقيد صلاح الدين الصباغ تبنى عبارة المفتي تلك [٦٠] ، وهناك من اعزى سبب رفض العسكريين لشروط الوساطة إلى **أولاً** : أنَّ العقداء الأربعة لم تكن لديهم أية خبرة بالسياسة العالمية ، ولم تكن لديهم الثقافة الدبلوماسية التي تمكنهم من التغلب على الصعاب التي كانت تعترضهم وهكذا تغلب العاطفة على الواجب التي صارت تتحكم في سياسة العراق الخارجية ، **ثانياً** : تأثير المفتي امين الحسيني الذي كان ينظر إلى العراق بغير منظار الذي كان ينظر آليه العراقيون المتمرسون في السياسة الوطنية في بلادهم [٦١] ، تؤيد الباحثة هذا الرأي من أنَّ العسكريين لم تكن لديهم خبرة بالأمور السياسية ، وحتى الأمور العسكرية لم يكن لهم موقف مشرف منها على الرغم من بدأهم الحرب ، فقد انسحبوا لعدم تقديرهم لنتيجة الحرب ، كما تتفق الباحثة مع الآراء التي تؤكد تأثير المفتي الفلسطيني امين الحسيني فقد أراد أنَّ يؤزم الأوضاع لتكون لصالح الالمان ، وقد جعل من العراق وقادته العسكريين لعبة واجاد تحريكهم بما يخدم مصالحه ولم يفكر قط بمصالح بلد كان يعد من أهم بلدان الشرق الأوسط .

أما بشأن موقف رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني من الوساطة التركية ، فقد كان ميالاً لقبول الوساطة والشروط التي عرضتها الحكومة التركية ولكنه ارتأى أنَّ تعرض هذه الشروط على الجهة العسكرية لتدلي برأيها قبل إصدار مجلس الوزراء قرارهِ بشأنها ، وهنا اختلفت الروايات حول أسباب تغيير رشيد عالي الكيلاني رأيه مهملاً بذلك قراراً لمجلس الوزراء ، فمنهم من رأى أنَّ رشيد عالي الكيلاني كان يخدع نفسه ويحاول خداع الوزراء ، فرأيه الحقيقي كان يؤيد الوساطة ، ولكن المفتي والقادة لم يرضوا بذلك فاراد أنَّ يستر فشله أمام الوزراء بالانضمام إلى رأي صلاح الدين الصباغ ويونس السبعاوي [٦٢] ، ومنهم من رأى أنَّ رشيد عالي الكيلاني كان موافقاً على الوساطة التركية ، إلا أنه اجبر على رفضها ، بعد الاجتماع بالحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ، والعقيد صلاح الدين الصباغ ، وقد جرت مناقشة حادة حول الموضوع فكان رأي صلاح الدين الصباغ رفض مشروع الوساطة ، والتذرع بالصبر والثبات حتى تصل المساعدات العسكرية الالمانية ، في حين أنَّ رأي الكيلاني كان منصباً على وجوب الاستفادة من الفرصة التي يهيئوها التوسط التركي ، ولاسيما الاعتراف بالوضع الجديد ، وشرعية الحكومة القائمة ، وقد اغضب أصرار رشيد عالي الكيلاني العقيد صلاح الدين الصباغ ، بحيث مد يده إلى مسدسه في حركة عفوية ، مهدداً بذلك رشيد عالي الكيلاني ، فحال وجود يونس السبعاوي دون حصول الكارثة [٦٣]، يتضح أنَّ رشيد عالي الكيلاني كان متأثراً إلى درجة كبيرة برأي المفتي امين الحسيني وقد يكون واقعاً تحت ضغطه ، وكان للعقداء الأربعة الكلمة الأولى والأخيرة ، لذلك كانت موافقته وموافقة مجلس الوزراء على شروط الوساطة غير نافعة لمعارضتهم عليها .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

وكانت نتيجة تطور الأوضاع العسكرية في ميدان القتال ، وبالتحديد في ٢٩ أيار ١٩٤١، هروب كل من الوصي الجديد الشريف شرف ورئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني والعقيد محمد فهمي سعيد ، ومفتي فلسطين امين الحسيني وجماعته إلى خانقين بالقطار عند منتصف الليل ومن ثَّم إلى ايران [٦٤]، وهنا اختلفت الآراء بخصوص أسباب الهروب إلى أيران ، فمنهم من رأى انهيار التحصينات الدفاعية هو السبب في هروب العقداء الأربعة إلى أيران ، ذكر هذا الرأي علي محمود الشيخ علي في مذكراته ، بقوله :" اضطر الكيلاني وبعض القادة العسكريين إلى الهروب من بغداد بعد انهيار التحصينات الدفاعية ، وكانت النية معقودة لنقل مقر القيادة إلى كركوك لتنظيم المقاومة ، إلا أنَّ الموقف العسكري كان غير مشجع فاضطر بعض القادة إلى اللجوء إلى طهران وأنقرة "[٦٥] ، ومنهم من رأى أنَّ نور الدين محمود قام بمؤامرة للقبض على العقداء الأربعة وتسليمهم إلى الإنكليز ، حيث قدمت مديحة السلمان زوجة محمود السلمان في مذكراتها ، هذا السبب نقلاً عن لسان زوجها بالقول : " بعد أنَّ وقفوا على سر مؤامرة يقوم بها نور الدين محمود وبعض أعوانه للقبض علينا وتسليمنا للإنكليز، ونور الدين من الأعوان الذين كنا نثق بهم ويتعاون معنا وهو اليوم – كما أكتشفناه – يقلب لنا ظهر المجن ويتعاون مع ألد أعدائنا ، ولهذا قررنا السفر إلى أيران حفاظاً على الأرواح البريئة التي ستزهق في حال لو أستمررنا على الحرب ، وكنت ارغب في البقاء هنا في صميم الوطن لأني لست بخائن حتى اهرب ولقد تعاهدنا جميعاً نحن القادة على أنَّ نضحي بدمائنا في سبيل الوطن وقد قمنا بما املاه الواجب علينا "[٦٦] ، ورأى آخرون أنَّ من أسباب الهروب إلى أيران هي لإنقاذ العاصمة بغداد من اتون الحرب ، فقد كان تبرير صلاح الدين الصباغ هو :" لما كنا نعلم بضعفنا فقد آثرنا أنهاء الحرب حقناً للدماء وصوناً للأرواح والممتلكات وحفظاً للمؤسسات والمرافق العراقية التي أستغرق أنشاؤها عشرين عاماً وكلفت العراق غالياً ، ولو شئنا أنَّ نواصل القتال لفعلنا ذلك ستة اشهر أخرى ولكن حبنا للوطن أهاب بنا إلى قطع النار" [٦٧] ، وكان هذا هو نفسه رأي العقيد الركن فهمي سعيد ، فقد أدلى الأخير بمعلومات أخرى عن أسباب هروب القادة والساسة العراق إلى أيران كما ورد في افادته التي أدلى بها امام المجلس العرفي العسكري الذي عقد في معسكر الرشيد ببغداد في شهر نيسان ١٩٤٢ ، ما يلي : "حري بي أنَّ ابين هذه الناحية في صورة حقيقية للتاريخ لا لتبرئة نفسي ، بعدما حوصرت العاصمة من قبل العدو، واضمحلت المقاومة ولم تبق لدينا عناصر أو مواد حربية يعول عليها في الدفاع ، ومن جهة أخرى حيث لم نرى لزوماً لتعرض العاصمة للقصف "[٦٨] ، واكد اخرون أنَّ قدوم رتل بقيادة غلوب باشا قائد الجيش الاردني الى العراق ، كانت من أهم الأسباب التي حملت رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة والمفتي إلى مغادرة العراق إلى أيران، على الرغم من ادعاء طالب مشتاق في مذكراته، أنها كذبة قذف بها جاسوس حاذق ليحطم معنويات القادة ويقضي على آخر مقاومة لهم [٦٩] ، إلا أنَّ هذا الرأي حضي بتأكيد من غلوب باشا في مذكراته ، حيث اكد بإن حركة رشيد عالي الكيلاني مجرد انقلاب عسكري ليس إلا ، وان قطع سكة حديد الموصل لم تثر اعصاب حكومة رشيد عالي الكيلاني ، ولكن الفرقة التي قدمت من الهند واستولت على البصرة هي التي

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

افقدت رشيد عالي الكيلاني اعصابه وهرب إلى أيران [٧٠] ، ترجح الباحثة هذا الرأي ؛ لان رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة كانوا يدركون جيداً أنَّ قدوم القائد غلوب باشا على رأس قوة عسكرية سيؤدي إلى حسم الحرب لصالح الإنكليز في أيام معدودة وهو الذي حصل ، وكذلك ادرك العقداء الأربعة أنَّ لا أمل في كسب المعركة مما أضطرهم إلى الهرب إلى أيران ، الأمر الذي صعب البقاء على رشيد عالي الكيلاني وقيادة الحرب بدون قادة ، أما بقية الأسباب ومنها انهيار التحصينات الدفاعية وكذلك إشاعة أنَّ الإنكليز احتلوا كركوك يمكن القول أنها مكملات للسبب الأهم وبالتالي لم يبق عندهم مبرر للبقاء في العراق .

وفي الوقت الذي تقرر مغادرة السياسيون والعسكريون إلى أيران ، تقرر تؤلف لجنة في بغداد برئاسة أمين العاصمة أرشد العمري ، وعضوية كل من مدير الشرطة العام ومتصرف بغداد الجديد وخالد الزهاوي وحميد نصرت ، وقد منحت هذه اللجنة صلاحيات واسعة ، تمكنها من القبض على ناصية الأمور فيما إذْ انسحبت الحكومة في بغداد ، وأخذت على عاتقها مفاوضة السفارة البريطانية وتوسيطها لعقد هدنة مع الجيش البريطاني ، لذلك تم عقد الهدنة في ٣١ أيار ١٩٤١[٧١] ، وفي ١ حزيران ١٩٤١، دخل الوصي عبد الاله ونوري السعيد وعلي جودت الايوبي العاصمة بغداد ،وكلف جميل المدفعي بتشكيل حكومة ، وبدورها شكلت الحكومة مجلس عرفي عسكري برئاسة مصطفى راغب ، وقد أصدر هذا المجلس أحكاماً بالإعدام على رشيد عالي الكيلاني وعلى القادة الأربعة ، ويونس السبعاوي [٧٢] ، ونفذ حكم الإعدام بمحمد فهمي سعيد ، ومحمود سليمان ، ويونس السبعاوي في ٥ ايار١٩٤٢ ، وكامل شبيب في ٢٠ اب ١٩٤٤ ، وصلاح الدين الصباغ في ١٦ تشرين الأول ١٩٤٥ بحضور الوصي عبد الاله ونوري السعيد والسفير البريطاني وتعليق جثة صلاح الدين الصباغ على بوابة وزارة الدفاع [٧٣] ، تعتقد الباحثة أنَّ الحادثة الأخيرة وهي تعليق صلاح الدين الصباغ هي الأكثر تأثيراً من غيرها وهي التي أثرت على وضع الحكومة في المستقبل وكذلك العرش الملكي

واخيراً اختلف السياسيون والعسكريون العراقيون في مواقفهم من حركة مايس (آيار) ١٩٤١، فمنهم من حمَّل العسكريين وبالأخص (العقداء الأربعة) مسؤولية الحركة ، وهم كل من موسى الشابندر إذْ رأى " أنَّ الحركة التي قام بها قواد الجيش كانت مسألة محلية بدأت بقلب الحكومة ثُّم دخلت الحالة في أزمة مع الإنكليز لعدم اعترافهم بالوضع الجديد وانفجرت الدملة من جراء الخلاف حول تفسير المعاهدة فكل هذه التطورات منعت من أنَّ تكون هناك ثورة شعبية ضد الإنكليز ، ولما تصادم الجيش مع القوات البريطانية لم يكن هنالك حرب بيننا وبينهم أنما مصادمات بين قوتين مازالتا حليفتين في نظر الشرعية الدولية بموجب المعاهدة ، ولكن سواد الشعب ايد الجيش وساعده وهذا أمر طبيعي ، على أنَّ تلك المساعدة كانت أسمية اكثر منها فعلية اذ بقيت العشائر محايدة ، واكتفى الشعب بالمظاهرات وفي رأيي لو كانت الحركة ثورة شعبية دون اشتراك الحكومة والجيش رسمياً بها لأتت بفائدة أكبر واستمرت لمدة أطول وربما كنا حصلنا من الإنكليز على أكثر مطالبنا ، ولكن كبرياء صلاح الدين الصباغ وفوضوية يونس السبعاوي ودسائس من كان وراءهما آبت إلا أنَّ تدخل الجيش والحكومة بحركة عجيبة في شكلها غريبة في لونها " [٧٤] ، اتفق معه ناجي

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

شوكت ، فقد حمَّل العقداء الأربعة والمفتي الحسيني مسؤولية حركة مايس: " أرى أنَّ من واجبي وما يحتمه عليَّ ضميري أنَّ أوكد هنا بأن الذين اوصلونا إلى هذه الحالة المؤسفة والنهاية المحزنة ، بارتكابهم الأخطاء العسكرية والسياسية ، هم العقداء الأربعة لانهم لم يكونوا مؤهلين لتحمل الأعباء الجسيمة التي شاء القدر ان يلقيها على عواتقهم ، فضلاً عن أنَّ خبرتهم في السياسة الدولية محدودة ، وفي أغلب الأحيان كانت العاطفة دون العقل تتحكم في اعمالهم ، وكانوا قد وثقوا بإحدى الشخصيات العربية وثوقاً أعمى ، وانساقوا وراءها دون رؤية وتبصر ، وكانوا يؤمنون بآراء هذه الشخصية حتى وإن كانت هذه الآراء لا تتفق والصالح العام "[٧٥] ؛ إلا أنَّ العقيد صلاح الدين الصباغ في مذكراته ، برر سبب اخفاق حركة مايس لانـدحار الجيش العراقي في سن الذبان وعدم مواصلة القتال ، وحمَّل العقيد فهمي سعيد المسؤولية لمخالفته الأوامر الصادرة منه شخصياً فهو بدلاً من أنَّ يذهب إلى الرمادي ، ذهب من تلقاء نفسه واشغل التلول التي تحيط بسن الذبان قبل بدأ بريطانيا بالحرب ذلك بيومين [٧٦] .

وقد حمَّل علي جودت الايوبي في مذكراته ، العسكريين مسؤولية توريط الجيش العراقي في حرب مع بريطانيا بقوله : " لا تجوز المجازفة بكرامة الجيش ومصلحة البلاد انسياقاً وراء العواطف ، وكنت حريصاً على أتباع سياسة حكيمة والاحتفاظ بقوة الجيش لنتمكن من المطالبة بحقوقنا المشروعة عندما يأتي الوقت المناسب ، لذا رأيت أنا وجميل المدفعي ، أنَّ نظهر عدم موافقتنا على توريط الجيش في مثل هذه المزالق لما لنا من تجارب وما لدينا من معلومات حول إمكانيات العراق فيما إذْ وقع اصطدام مسلح مع الجيش البريطاني "[٧٧] ، عارض عبد الكريم الازري في مذكراته ، اقحام العسكريين العراق في حرب مع بريطانيا قائلاً :" كنت موقناً من بادئ الأمر أنَّ العراق كان يخوض معركة خاسرة وإنْ الحركة بمجموعها كانت حركة ارتجالية غير مبنية على تخطيط ولا على حساب دقيق ولا على دراسة عميقة وإنْ مصيرها الفشل والخيبة لا محال ، وقد عجبت في وقته كيف هؤلاء العسكريين الذين تخرجوا من كليات الأركان ودرسوا الاستراتيجية العسكرية قد ورطوا العراق في هذه المعركة التي كانت جميع الحسابات –وبعضها بديهية – تؤكد أنها معركة غير ناجحة "[٧٨] ، وكان محسن أبو طبيخ معارضاً وغير مؤيد لحركة رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة في حكومة الدفاع الوطني ، رغم أنَّ اتجاهها يتفق مع اتجاهاته السياسية في مناهضة الإنكليز وهيمنتهم على البلاد وذكر : " أنَّ حركة الضباط الاربعة كانت حركة متهورة ومتسرعة لقد جاءوا برشيد عالي الكيلاني ليحكموا هم من خلاله على الشاكلة نفسها التي جاء بها بكر صدقي بحكمت سليمان(يقصد انقلاب بكر صدقي) ليكون الصورة الشرعية والدستورية وطريقة الانقلابات وجلب الحكام بفعل الدبابات مرفوضة ويهدف من خلالها الضباط إلى تسيير الحكم حسب رغباتهم واهوائهم " [٧٩] .

ومنهم من حمل السياسيون ولاسيما رشيد عالي الكيلاني ووزراء حكومته مسؤولية حركة مايس ، فقد حمَّل حسين مكي خماس في مذكراته الموسومة (تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠–١٩٥٨)، السياسيين مسؤولية ما حصل بقوله : " كانت حربا غير متكافئة ، التي تم خوضها من قبل السياسيين بطريقة خاطئة

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

أدت الى هذه النتائج الكارثية ، ولو التزم السياسيون بالجرأة وكانت لديهم فعلاً الإرادة على القتال فربما كانت النتائج مختلفة ، ولكن يبدو أنَّ السياسيون لم يكن لديهم فعلاً الإرادة الحقيقية لقتال الإنكليز بل أرادوها مفاوضات وأرادوا الاستفادة من الأسناد الألماني الذي لم يصلهم ابداً ، وتجاهلوا أنَّ العراق أنما يمثل منطقة للمصالح الحيوية البريطانية والتي كانت بريطانيا مستعدة للدفاع عنها بكل الاشكال وكذلك لم يقدروا مكانة العراق (الجيو سياسية او بالأحرى الجيو–استراتيجية)، وما يمثله فقدانها بالنسبة للبريطانيين من خسارة كبرى " [٨٠] ، ترى الباحثة أنَّ السياسيين والعسكريين يتحملون مسؤولية الحرب العراقية البريطانية ، ولا يحق لأي منهما التنصل من المسؤولية فالجميع شارك في الحرب ، والجميع لم يكن بحجم اعلانها على دولة كبرى مثل بريطانيا ، فضلاً عن تقاطع المصالح بينهم ووجود ارادات متصارعة بين المجموعتين وعلى ما يبدو أنهم كانوا يسعون إلى السلطة ومدفوعين بدعم من الالمان وتأثير من المد القومي الذي كان يقوده المفتي الفلسطيني أمين الحسيني وكانت النتيجة التهور باتخاذ القرار ربما لو تركوا الأمر لانتفاضة شعبية لكان افضل.

الخاتمة :

من خلال ما تقدم تم التوصل إلى جملة نتائج منها :

١. ظهر من خلال كتب المذكرات أنَّ هناك عدم اتفاق حول طبيعة أحداث حركة مايس فمنهم من كان يرى أنها متأتية من محاولة تغيير النظام الملكي وتصحيح مساره بفعل تأثير المد القومي ، وآخرون ظهروا بصورة جعلتهم يخضعون لتأثير قوى خارجية منها المانيا فضلاً عن رغبتهم للسيطرة على الحكم ، وكشفت بعض كتب المذكرات عن مدى أحراج البريطانيين ودفعهم للصدام مع العراق لأنها كانت أي بريطانيا تعيش ظروفاً قاسية بسبب توسعات هتلر وسيطرته على مناطق واسعة من اوربا.

٢.كشف البحث في مذكرات السياسيين والعسكريين ان هناك سطوة وسيطرة للمفتي محمد امين الحسيني وتأثير على الضباط متأتي من توجيهات المانيا وهو ما يؤكد سعيه لإبدال السيطرة والنفوذ البريطانيين بآخر الماني.

٣. أظهرت كتب المذكرات أن هناك خليط من المشاعر قد عاشه صانعوها والمشاركون فيها فمنهم من ظهر وطنيا قومياً واخر كان يريد ان يتنصل من المسؤولية ما حصل وكأنه شعور بالذنب تجاه دخول العراق في مرحلة جديدة كشفت عن رغبة الجيش في العودة إلى اقحام انفسهم في مجال السياسة والحكم كما حصل سابقاً في اثناء انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ .

٤.كشفت المذكرات عن وجود اتجاهين ، الأول تصحيح مسار العهد الملكي وذلك للقضاء على تدخل بريطانيا في القرار العراقي ومن ثمَّ الإبقاء على العائلة المالكة مع توجيهها باتجاه الاستقلال ، أما الاتجاه الآخر فمن خلال قراءة نصوص المذكرات يكشف عن إصرار العسكريين للسيطرة والهيمنة على السلطة .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

٥. انتبه الباحثان إلى سعي كتاب المذكرات إلى اختلاق المبررات فضلاً عن إيجاد الاعذار حول أسباب الحركة واخفاقها مما يكشف عن ضعف التخطيط والإعداد لهذه الحركة ، وقد تبين من خلال الدراسة ان هناك تأثير للانتماءات التي اختص بها العسكريون والسياسيون وظهرت بشكل واضح في مذكراتهم مما جعلها نوعاً ما لا تبدو موضوعية.

٦. ظهر خلال البحث ركاكة أسلوب كتابة المذكرات وضعف في صياغة الفقرات وهو ربما متأتي من أنَّ معظم كتابها كانوا من العسكريين الذين إلى افتقروا الأسلوب الادبي واللغوي أو أنهم املوها على غيرهم لكتابتها وصياغتها .

٧. كشف مذكرات هذه المرحلة عن نفاق زاوله السياسيون والعسكريون اظهرهم مرة مع السلطة وأخرى ضدها جرياً وراء مصالحهم .

هوامش البحث :

(١) علي جودت الايوبي ، ذكريات ١٩٠٠-١٩٥٨ ، ط١ ، مطابع الوفاء ، بيروت ،١٩٦٧، ص٢٣٧ .

(٢) صلاح الدين الصباغ ، مذكرات رواد العروبة ، ط ٢ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص١١٠-١١١ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٥ ، ط ٢ ، مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٩٥٣، ص٩٨ .

(٤) تكونت لجنة التحقيق من كل من الرئيس عبد العزيز المطير عضو محكمة التمييز والعقيد محمود سلمان آمر القوة الجوية وعبد الرزاق الظاهر موظف في ديوان وزارة العدلية ، الميجر ويلكنس الخبير في مديرية الشرطة العامة ، وكانت خلاصة لجنة التحقيق ان القاتل زعم انه كان يريد ان ينتحر لفشله في الحياة ، وانه تعرف على كل من إبراهيم كمال وصبيح نجيب وانهما تعهدا له بتكفل عائلته ، وبدلاً من الانتحار : د .ك .و، وزارة العدل – الديوان ، حادثة اغتيال السيد رستم حيدر ، رقم الملفة (٣٧٠٤/ ٣٢١٠١) ، بتاريخ٢٩ /١/ ١٩٤٠-١/٣٠/ ١٩٤٠ ؛ عبد الرزاق الظاهر ، رحلتي مع الايام مذكرات عبد الرزاق الظاهر من ١٩١٧-١٩٦٣ ، اعداد وتقديم أسماء عبد الرزاق الظاهر ، ط٢، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠١٣، ص٣٦-٣٧.

(٥) فقد اقترح نوري السعيد تشكيل وزارة قومية برئاسة رشيد عالي الكيلاني على أن يكون فيها نوري السعيد وزيراً للخارجية ، وطه الهاشمي وزيراً الدفاع ، انقسم الجيش إلى قسمين بشأن هذا الاقتراح **الأول** ضم حسين فوزي رئيس أركان الجيش واللواء امين العمري وعبد العزيز ياملكي الذين رفضوا دخول طه الهاشمي ونوري السعيد في الوزارة ، كما أنهم وضعوا قطعاتهم العسكرية في معسكر الوشاش في حالة استنفار، أما **الثاني** فهم العقداء الأربعة، وكانوا يرغبون بتولي الوزارة من لدن نوري السعيد ، والذين وضعوا قطعاتهم في معسكر الرشيد في حالة استنفار، وانتهى الأمر بإحالة حسين فوزي وامين العمري وعبد العزيز ياملكي إلى التقاعد وتشكيل وزارة نوري السعيد : صلاح الدين الصباغ ، المصدر السابق ، ص١٢٢-١٢٤.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

(٦) صلاح الدين الصباغ ، المصدر السابق ، ص١٣٨ .

(٧) و.خ.ب ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد ١٩٣٢-١٩٤٣ ، ترجمة وتحقيق مؤيد الونداوي ، ط١ ، مكتبة دجلة ، بغداد ، ٢٠٢٠ ص٣٥٣ ؛ عبد الرزاق الحسني ، الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية ، ط٤ ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٦، ص٥٤ ؛ صادق جابر علي الدوري ، العرب وثورة نيسان ١٩٤١ في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢ ، ص٣٧ .

(٨) طه الهاشمي ، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣ ، تحقيق : خلدون ساطع الحصري ، ط١، منشورات دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص٣٤٣ .

(٩) مجلس الدفاع الأعلى : المسؤول عن تخطيط سياسة الدولة العليا في اثناء مدة الحرب العالمية الثانية ، وقد استمرت اجتماعاته من ١٩٤٠-١٩٤١ ، وأُنيطت سكرتاريته بمحمود الدرة : محمود الدرة ، حياة عراقي من وراء البوابة السوداء ، ط١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص١١٣.

(١٠) د .ك .و، البلاط الملكي – الديوان ، الإجراءات المتخذة في زمن الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٠ ، رقم الملفة (٣١١/١٠٠٩) بتاريخ ١٩٣٩/٩/٣-١٩٤٠/٦/١٧ .

(١١) صلاح الدين الصباغ ، المصدر السابق ، ص٤٥ .

(١٢) فضلاً عن ذلك هناك أسباب أخرى اوضحتها التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد هي ، **أولاً** : لقاء ناجي شوكت مع الهر فون بابن السفير الألماني في تركيا ، الذي اثمر عنه اعيد التعامل التلغرافي المباشر ما بين العراق وألمانيا وإيطاليا ، وقد تم الإعلان عنه في الصحافة ، **ثانياً** : أثيرت اشاعات بان العراق على وشك ان يعيد علاقاته الدبلوماسية مع المانيا ، ووصف السفير البريطاني بازل نيوتن ان الترابط بين الحدثين أي عدم قطع العلاقات مع إيطاليا والتعامل التلغرافي :" لا يمكن اعتباره سوى اغضاب مباشر لنا " . للمزيد ينظر : و.خ.ب ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد ١٩٣٢-١٩٤٣، ترجمة وتحقيق مؤيد الونداوي ، ص٣٥٧.

(١٣) ذكر إبراهيم الراوي في مذكراته ، سبب لجوء الأمير عبد الاله الى الديوانية ؛ لان رشيد عالي الكيلاني ، وامين زكي والعقداء الأربعة بدأوا يضايقونه بطلب حل المجلس النيابي وإقالة الوزراء والمجيء بآخرين خلافاً لرغباته الى ان تأزم الموقف فترك بغداد وذهب الى الديوانية ، وخاطب إبراهيم الراوي قائلاً :" لا يا ابراهيم ما جبتونا هنا حتى تهينونا ": إبراهيم الراوي ، ذكريات من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث، ط٢، مطبعة دار الكتب ، بيروت ١٩٧٨، ص٢٠٣-٢٠٤ .

(١٤) موسى الشابندر ، ذكريات بغدادية العراق بين الاحتلال والاستقلال ،ط١، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٩٣،ص٢٥٣.

(١٥) صلاح الدين الصباغ ، الصدر السابق ، ص٢٠٣-٢٠٤ .

(١٦) طه الهاشمي ، المصدر السابق ،٤١٢-٤١٣.

(١٧) صلاح الدين الصباغ ، المصدر السابق ، ص٢١٣.

(١٨) غانم محمد صالح عبد الله ، النظام السياسي في العراق بين ١٩٤٨-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١ ، ص٣١ .

(١٩) طه الهاشمي ، المصدر السابق ،ص٤١٣-٤١٤ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

(٢٠) ترك الوصي قصره ، واتجه الى دار عمته صالحة في شارع ابي نؤاس ، وتسلل منها الى دار السفارة الامريكية ، والى القاعدة البريطانية في الحبانية ومنها وضع الانكليز عبد الاله في طائرة حربية نقلته الى البصرة : زينب كاظم احمد العلي ، البصرة خلال ثورة مايس ١٩٤١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٨ ، ص٣٠ .

(٢١) إسماعيل احمد ياغي ، حركة رشيد عالي الكيلاني دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية ، ط١ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٥ ؛ جعفر عباس حميدي ، موقف السفارة البريطانية من حكومة الدفاع الوطني ، مجلة افاق عربية ، العدد السابع ، تموز ١٩٨٩ ، ص٤٩ .

(٢٢) و.خ .ب ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد ١٩٣٢-١٩٤٣، ترجمة وتحقيق مؤيد الونداوي ، ص٣٦٥ .

(٢٣) احمد مختار بابان ، مذكرات احمد مختار بابان اخر رئيس للوزراء في العهد الملكي في العراق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٤٢-٤٤.

(٢٤) هادي خماس ، رجل من زمن الثائرين ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ،٢٠١١، ص٣٠-٣١ .

(٢٥) توفيق السويدي ، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، ط ٢ ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠١٠، ص٣٠١؛ محمود الدرة ، الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، ص١٩٣-١٩٤.

(٢٦) موسى الشابندر ، المصدر السابق ، ص٢٥٨ .

(٢٧) توفيق السويدي ، المصدر السابق ، ص ٣١٤-٣١٥ .

(٢٨) مديحة السلمان ، الاسيرة رقم ٩٣ مذكرات مديحة السلمان زوجة الشهيد محمود سلمان ، اعداد وتقديم شاكر علي التكريتي ، دار واسط للنشر والتوزيع ، بغداد ، (د . ت) ، ص١٥ .

(٢٩) طه البامرني ، العائلة المالكة البداية والنهاية على لسان قائد الحرس الملكي العقيد طه البامرني ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٢٠، ص٤٠ .

(٣٠) عبد المجيد محمود ، مذكرات عبد المجيد محمود الوزير في العهد الملكي بالعراق ، تقديم وتعليق عماد عبد السلام رؤوف ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٦ ، ص٣٩٧ .

(٣١) عبد الرحيم ذو النون زويد ، العراق في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨، ص١٠٧ ؛ إسماعيل ياغي ، المصدر السابق ، ص١٠٦-١٠٧.

(٣٢) لقد نص البند الثالث من الاتفاق البريطاني العراقي ٢١ حزيران ١٩٤١: " لا يجوز نزول قوات جديدة مالم تكن القوات السابقة قد غادرت حدود العراق واجتازتها " : حسين مكي خماس ، من أيام العراق الملكي مذكرات امير اللواء الركن حسين مكي خماس ، جمع وتحقيق علاء الدين حسين مكي خماس، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٧ ، ص١٥٧-١٥٨؛ إبراهيم خليل ، البعثيون الأوائل وثورة مايس، مجلة الجامعة ، الموصل، العدد٧، نيسان ١٩٧٦، ص٢٣-٢٤.

(٣٣) نجم الدين السهروردي ، الكتاب الأبيض ، ط١ ، مطابع دار الزمان ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص٢١ .

(٣٤) توفيق السويدي ، المصدر السابق ، ص٢٩٨.

(٣٥) علي محمود الشيخ علي ، مذكرات علي محمود الشيخ علي وزير في حكومة الدفاع الوطني في وزارة رشيد عالي الكيلاني الأخيرة سنة ١٩٤١ ، تحقيق محمد حسين الزبيدي ، دار واسط للطباعة والنشر والتوزيع ،بغداد ،١٩٨٥، ص٣٨ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

(٣٦) علي محمود الشيخ علي ، المصدر السابق ، ص٦٠-٦١ .

(٣٧) حسين مكي خماس ، المصدر السابق ، ص١٥٦-١٥٨ .

(٣٨) توفيق السويدي ، المصدر السابق ،ص٣١٧؛ تحسين علي ، مذكرات تحسين علي ١٨٩٠-١٩٧٠ ، تقديم صالح محمد العابد ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص١٦٤ .

(٣٩) صلاح الدين الصباغ ، المصدر السابق ، ص١٠٤-١٠٥ ؛ محمد حسن الطريحي ، مذكرات الطريحي ، تحقيق محمد حسين الزبيدي ، ط١ ، دار المدى للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٦، ص١٧٧-١٧٨ .

(٤٠) علي محمود الشيخ علي ، مذكرات ، ص٤٧-٥٠ .

(٤١) علي محمود الشيخ علي ، مذكرات ، ص٥٠ .

(٤٢) من الجدير ذكره ان أهمية مذكرات علي محمود الشيخ ، تكمن في ان رشيد عالي الكيلاني قد قرأها ، وعلق على احداث حركة أيار بخطه على حواشيها ، فايد قسماً مما جاء فيها وعارض بعضها ، وبين رايه ووجهة نظره فيها ، وهذا بلا شك يعطي المذكرات قيمة بالغة : علي محمود الشيخ علي ، مذكرات ،ص٤٧-٤٨.

(٤٣) موسى الشابندر ، المصدر السابق ، ص٢٧٢ .

(٤٤) ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤_١٩٧٤، ط٣ موسعة ومزيدة ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٧، ص٤٦١.

(٤٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، قسم خدمات الباحثين ، وثائق سياسية عن حركة مايس ١٩٤١ ، رقم الملفة ٢٦٠ ،ص٢١ ؛ باقر السيد احمد الحسيني ، ذكريات من مسيرة الحكم الوطني الملكي في العراق رؤية من داخل البلاط الملكي ، اعداد وتحقيق نزار باقر الحسيني ، ط٢، مطابع دار الاديب ، الأردن ، ٢٠١٤ ، ص ٣٢١.

(٤٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، قسم خدمات الباحثين ، انقلاب ١٩٤١، رقم الملفة ٢٦٤، ص ١١ .

(٤٧) عبد العزيز ياملكي ، كشف القناع عن بعض الوقائع العراقية ، ج١ ،مطبعة دار المعرفة ، بغداد ،١٩٥٧، ص١٩٤.

(٤٨) صلاح الدين الصباغ ، المصدر السابق ، ص٢٩٢ ، ص٢٥٥، محمود الدرة ، الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١ ، ص٢٣٧ .

(٤٩) مديحة السلمان ، المصدر السابق ، ص١٢٢ .

(٥٠) توفيق السويدي ، المصدر السابق ، ص٣١٣ ؛ طالب مشتاق ، المصدر السابق ، ص٤٢٠.

(٥١) ناجي شوكت ، المصدر السابق ،ص٤٩٢-٤٩٣.

(٥٢) طالب مشتاق ، أوراق أيامي ١٩٠٠ – ١٩٥٨ ، ج١ ، ط١ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٨، ص٤٢١.

(٥٣) احمد مختار بابان ، المصدر السابق ، ص٤١ ، ص١٢٢.

(٥٤) كانت الشروط التي ابرق بها ناجي شوكت الى الحكومة العراقية فهي : **أولاً** : ينسحب الجيش العراقي من الحبانية الى مواقعه القديمة ، **ثانياً** : تعتبر الحرب منتهيه عند توقيع الطريفين على هذه الشروط ، **ثالثاً** : يسمح بمرور الجيوش البريطانية من البصرة الى محلاتها خارج العراق ، **رابعاً** : يقدم السفير البريطاني أوراق اعتماده الى الحكومة العراقية والاعتراف بها ، **خامساً** : توافق الحكومة العراقية على تزويد القوة البريطانية في قواعدها الجوية بصورة معقولة ، وتقرر نسبة هذه الزيادة باتفاق الطرفين ، **سادساً** : تبلغ الحكومة التركية من قبل الطرفين موافقتهما على هذه الشروط : ناجي شوكت ، المصدر

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

السابق ، ص٤٧٠-٤٧١ ؛ علي محمود الشيخ علي ، مذكرات ، ص٦٩؛ نجدة فتحي صفوت ، العراق في مذكرات الساسة والعسكريين ، ص١٦٦-١٦٧.

(٥٥) علي محمود الشيخ علي ، مذكرات ، ص٥١ ، ص٦٤ .

(٥٦) خيري العمري ، يونس السبعاوي (سيرة سياسي عصامي) ، ط٣ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٦، ص٩٣ .

(٥٧) موسى الشابندر ، المصدر السابق ، ص٢٨٤-٢٨٥ .

(٥٨) طالب مشتاق ، المصدر السابق ، ص٤٢٢-٤٢٣ .

(٥٩) يونس بحري ، اسرار (٢) مايس ١٩٤١ والحرب العراقية الإنكليزية ، مطبعة الحرية ، بغداد ، ١٩٦٨، ص٩٠-٩١.

(٦٠) عثمان كمال حداد ، حركة رشيد عالي الكيلاني لسنة ١٩٤١،ط١ ، المكتبة العصرية –صيدا ، بيروت ، د.ت ، ص٩٠ .

(٦١) ناجي شوكت ، المصدر السابق ، ص٤٧٦ .

(٦٢) موسى الشابندر ، المصدر السابق ، ص٢٨٤-٢٨٥ .

(٦٣) محمود الدرة ، الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١ ، ص٣٠٨.

(٦٤) حسين مكي خماس ، المصدر السابق ، ص١٧٤ .

(٦٥) علي محمود الشيخ ، مذكرات ، ص ١٠٤-١٠٦ ؛ مهند كاظم رشيد البديري ، الجيش العراقي تطوره واثره السياسي ١٩٤١-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١١ ، ص٧٤ .

(٦٦) مديحة السلمان ، المصدر السابق، ص١٢٧ .

(٦٧) صلاح الدين الصباغ ، المصدر السابق ، ص٢٩٣ .

(٦٨) يونس بحري ، اسرار (٢) مايس ١٩٤١ والحرب العراقية الإنكليزية ، ص٢٣٣-٢٣٤.

(٦٩) طالب مشتاق ، المصدر السابق ،ص ٤٠٦.

(٧٠) غلوب باشا ، مذكرات غلوب باشا حياتي في المشرق العربي ، تحقيق وتعليق جورج حتر ، فؤاد فياض ، ط١ ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الأردن ،٢٠٠٥ ، ص١٩٨ .

(٧١) كانت الشروط التي وافق عليها قائد القوات البريطانية : **أولاً** : توقف الحركات العدائية بين الجيشين على الفور ، **ثانياً** : السماح للجيش العراقي بالاحتفاظ بجميع أسلحته ومعداته وذخائره بشرط ان تعود جميع وحدات الجيش العراقي فوراً الى مراكزها التي ترابط فيها وقت السلم ، **ثالثاً** : اطلاق سراح اسرى الحرب البريطانيين من المدنيين والعسكريين ومن رجال سلاح الطيران الملكي فوراً ، **رابعاً** : اعتقال جميع الأعداء – الالمان والايطاليين – المنتمين للمصالح الرسمية ، **خامساً** : اخلاء الجيش العراقي لبلدة الرمادي خلال مدة تنتهي في الساعة (١٢) ظهراً من اول يوم حزيران ، **سادساً**: تسليم جميع اسرى الحرب العراقيين الى صاحب السمو الوصي حالما يتم تنفيذ الشروط المدرجة في الفقرات المتقدمة كما يجب . للمزيد ينظر : جعفر الخياط ، العراق في سنة ١٩٤١ كما ترويها وزارة الحرب البريطانية والمستر ونستن تشرشل في مذكراته ، مطابع دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٥٤ ، ص٥١ ؛ وسام شاكر محمد حمد ، موقف الصحف العراقية من الحزب العراقية – البريطانية عام ١٩٤١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، جامعة الدول العربية ، ٢٠١١ ، ص ١١٦-١١٧ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٧ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

(٧٢) نجم الدين السهروردي ، التاريخ لم يبدأ غداً ، حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١-١٩٥٨ في العراق ، ط١ ، شركة المعرفة للنشر والتوزيع ، بغداد ، ١٩٨٩، ص١١٩ .

(٧٣) محمود شبيب ، محمود السلمان : طريق المجد إلى ارجوحة الابطال ،المكتبة العلمية ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص١٢-١٣ .

(٧٤) موسى الشابندر ، المصدر السابق ، ص٢٨١-٢٨٢

(٧٥) ناجي شوكت ، المصدر السابق ، ص٤٩٠.

(٧٦) صلاح الدين الصباغ ، المصدر السابق ، ص٢٥٥ .

(٧٧) علي جودت الايوبي ، المصدر السابق ، ص٢٤٩.

(٧٨) عبد الكريم الازري ، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨ ، ج١ ، ط١ ، مركز الابجدية للصف التصويري ، بيروت ، ١٩٨٢، ص١٤٧.

(٧٩) محسن أبو طبيخ ، السيد محسن أبو طبيخ سيرة وتاريخ ،ط١، مطبعة الزمان ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص٣١١.

(٨٠) حسين مكي خماس ، المصدر السابق ، ص١٧٧ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٧ - حزيران لسنة ٢٠٢٢